



التنافسية الاقتصادية إطار مفاهيمي

أ. المكي محمد بن قبلية

طالب دكتوراه / الجامعة الأسمرية

almakibengablia@gmail.com

الملخص:

حظي موضوع التنافسية خلال السنوات الأخيرة باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي، ويعود ذلك إلى تطورات التسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق بالإضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي ظل هذه التطورات أصبح من الصعب على أية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات نظرا للمصاعب والعراقيل التي ستواجهها وخاصة في ميادين التصدير وتدفقات رؤوس الأموال، لذلك أخذت الدول النامية في تبني السياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل وهيكلتها اقتصاديا وتحسين البيئة الاقتصادية الموالية والداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال.

مشكلة البحث:

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن الشركة أو قطاع أو دولة ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري تناول التنافسية الاقتصادية من حيث المفهوم وأنواعها والتمييز بينها وبين المنافسة والميزة التنافسية وبيان الأسس التي تقوم عليها وأسباب التوجه إليها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أهمية موضوع التنافسية فهي تعتبر من المفاهيم المعقدة و متعددة الجوانب في حد ذاته، بالإضافة إلى أن البيئة العالمية شهدت العديد من التغيرات و التطورات ، وقد ازداد الاهتمام بالتنافسية ، لذلك يتناول البحث وضع ليبيا في التنافسية الاقتصادية وخصوصا في ظل غياب ليبيا عن مؤشر التنافسية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي منذ العام 2015 وحتى العام 2020 م واحتلالها للمرتبة 126 في العام 2014 م.

المنهج المستخدم:

البحث دراسة نظرية لا تعتمد الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات ولا تحتوي جداول أو أشكال بيانية وسيقوم الباحث باستخدام منهج تحليل المضمون والمنهج الوصفي التحليلي لتناول مشكلة البحث.

الكلمات المفتاحية: التنافسية الاقتصادية - التنافس - الميزة التنافسية - العولمة - الاقتصاد العالمي - ليبيا





مفهوم التنافسية وأهميتها ومبادئها:

تعتبر تنافسية الدول في الأسواق الدولية مفهوماً معقداً ومتعدد الجوانب، ويتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى ومنها الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والعملية وغيرها، ونتيجة للتطورات في البيئة الاقتصادية العالمية ، فقد ازداد الاهتمام بالتنافسية ليس على مستوى المؤسسات فحسب، بل أصبحت حاجة ملحة للدول بوصفها أداة لتحقيق النمو المستدام والرفاه الاجتماعي.

أولاً: مفهوم التنافسية:

يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، إضافة إلى ديناميكية مفهوم التنافسية والتغير المستمر فيه. ففي بداية السبعينيات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، وفي الثمانينيات ارتبطت بالسياسة الصناعية، ثم في التسعينيات ارتبطت بالسياسة التقانية، أما حالياً فإن التنافسية تركز على رفع مستويات معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل، ومن الصعوبة وجود تعريف موحد ومتفق عليه لمفهوم التنافسية، ومن الناحية النظرية فإنه يمكن التمييز بين مدرستين رئيسيتين في تحديد مفهوم التنافسية في تحديد مفهوم فجميع المنظمات والمؤسسات تسعى للربح، فالربحية تضمن للمؤسسات والمنظمات الاستمرار في السوق لفترة من الزمن.

— مدرسة رجال الإدارة: ويعتبر مايكل بورتر من جامعة هارفارد رائد هذه المدرسة التي تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، إذ تعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الابتكار في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ المناسب والموقع الجغرافي.

— مدرسة الاقتصاديين: وتركز على الرفاه الاقتصادي وترتبط بالنمو المستدام ، ويعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادراً على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات، وبالتالي ينعكس هذا النمو على زيادة الرفاهة من خلال الاعتماد على رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإبداع.

تعرف التنافسية على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في بلد ما، ومستوى الإنتاجية بدوره هو الذي يحدد مدى الازدهار الذي يمكن أن يبلغه اقتصاد ما .(تقرير القافلة ، 2014)

وتعرف التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، ويمكن تعريف التنافسية على مستوى المنشأة وعلى مستوى القطاع وعلى المستوى الوطني، وقد قدمت العديد من المنظمات والهيئات الدولية تعريفات للتنافسية وفيما يلي عرض لهذه التعريفات:- (المرصد الوطني للتنافسية، 2007، ص 24)

تعريف التنافسية على مستوى المنشأة: إن تعريف التنافسية على مستوى المنشأة هو قدرتها على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين، وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وسعر معين ، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق.





تعريف التنافسية على مستوى القطاع: تعرف التنافسية على مستوى القطاع بأنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية ضمن بيئة أعمال، ذات تشريعات مرنة ناضجة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها.

تعريف التنافسية على مستوى الوطني: يختلف تعريف التنافسية الوطنية حسب درجة التطور في الاقتصاد، فيما إذا كانت دولة متقدمة أم دولة نامية، وذلك كما يلي:-

❖ **الدول المتقدمة:** إن التنافسية لدى الدول المتقدمة تعني قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي، من خلال الإبداع والابتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، أي أنها وصلت إلى مستويات مرتفعة من الإنتاجية، ولم يتبق أمامها في تحقيق النمو المستدام إلا الاعتماد على الابتكار.

❖ **الدول النامية:** إن التنافسية لدى الدول النامية تعني قدرتها على الحفاظ على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية التي تملكها إلى مزايا تنافسية.

التعريف الشائع للتنافسية: (خليل، 2005، ص 141)

"هو قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحاً في الأسواق العالمية وتحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي"

تعريف التنافسية من قبل المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية: "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحاً في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشية مطردة في الأجل الطويل"

تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي: "التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة" وفي نص آخر عرف المنتدى التنافسية على أنها "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغيير السنوي لدخل الفرد" (منير، 2006، ص 23)

تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية: "التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية (المقدامية) وبالعملة والاقتراب، ووبربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف"

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: التنافسية الدولية هي المقدرة على توليد المدخيل من عوامل إنتاج تكون مرتفعة نسبياً بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية "كما تعرفها المنظمة في وثيقة أخرى علي أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاخمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي"

تعريف المعهد العربي للتخطيط: يعرف المعهد العربي للتخطيط التنافسية على أنها "الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات في القطاعات والأنشطة المتنافسة مع الاقتصاديات الأخرى ويشمل هذا التعريف الأنشطة التصديرية ومنافسة المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر. (المرصد الوطني للتنافسية، 2011، ص 5)

تعريف تقارير التنافسية العالمية: التنافسية هي القدرة الحالية والمستقبلية والفرص المتاحة لرواد الأعمال لإنتاج سلع عالمية بجودة معينة بشكل أكثر تميزاً عن المنافسين في السوق المحلية والعالمية.





وتعرف التنافسية بأنها "القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وابتكار وتجديد" (النحار، 2000، ص 11) ويرى أحمد سيد مصطفى أن: "التنافسية هي قدرة المنظمة على المغازلة السريعة للعملاء من خلال إرضائهم وكسب ولائهم" (البياس، 2021، ص 233)، ويقصد بالتنافسية: "الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها" (السلمي، 2001، ص 101) إن التنافسية هي قدرة الدولة على الاستغلال الأمثل لجميع مواردها وسياساتها ومؤسستها، لرفع كفاية الخدمات المقدمة للأفراد وقطاع الأعمال وجودتها، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للدولة وجعلها في مركز تنافسي متقدم وهي تعني أيضا قدرة الدولة على الاستغلال الأمثل لكافة مواردها لإنتاج السلع والخدمات بكفاءة وجودة أعلى لتنافس الاقتصاديات الأخرى على المستوى المحلي والعالمي.

ثانياً: أهمية التنافسية:

أزداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع التنافسية لأسباب عديدة ليس أقلها دخول العديد من الدول في التنافسية بالأسواق العالمية مما حذى بالدول إلى وضع استراتيجيات وطنية للمحافظة على تنافسياتها.

في عام 2007 عقد المجلس الدولي للتنمية الاقتصادية (IEDC) في واشنطن منتدى حول ((الإبداع : سياسة القدرة التنافسية الأمريكية)) صدر عن المنتدى عدد من أوراق العمل والأفكار والتوصيات التي هدفت إلى ضمان بقاء الولايات المتحدة الأمريكية بالصدارة في ضوء التحديات المحلية والدولية التي كانت قائمة. (صندوق النقد العربي، 2016، ص 6)

وفي عام 2009 عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقية بين دول الاتحاد لتعزيز البحوث الصناعية والتنمية التكنولوجية من أجل أن تصبح دولها ذات قدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية، ورصد لهذا الغرض ميزانية تقدر بحوالي 12 مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي لدعم المشاريع التي تعزز القدرة التنافسية في أوروبا، شملت التعليم والبحوث والابتكار والبنية التحتية التكنولوجية.

وعملت الدول العربية كذلك على تنمية قدراتها التنافسية حيث قامت عدة دول بإنشاء هيئات حكومية مستقلة هدفها تعزيز وتطوير قدرتها التنافسية.

وتزايد الاهتمام بالتنافسية نظراً للتغيرات الحاصلة على كافة الأصعدة البشرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقانية والعلمية كما يلي:- (وديع، 2003، ص 3)

1) التغيرات الحاصلة على الصعيد البشري، في مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي تتعلق بمحددات القدرة التنافسية، مثل تطور نظريات النمو والتجارة والتغيرات في نظريات الإنتاج والتوزيع والتخزين، وظهور نظرية إدارة الجودة الشاملة و التنافسية عوضاً عن المنافسة.

2) التطورات على المستوى العلمي والتقني، ولم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمعرفة ومهارات العاملين والإدارة الكفؤة.





3) التطورات السياسية والتوجهات الجديدة وظهور عالم القطب الواحد، وتعزيز دور المؤسسات الدولية، مما يؤدي إلى انعكاسات على مختلف الأنشطة، مثل الإنتاج والحكومة والمشاركة ومنظومة القيم.

4) يدعم التاريخ الاقتصادي افتراض أن العولمة ستمكن الاقتصاد العالمي من تحقيق نمو اقتصادي أعلى ، فقد أوضح آدم سميث في كتابه ثروة الأمم هذه الفرضية، وبين أن مستويات الإنتاجية والنمو يعتمدان على التخصص، والتخصص يعتمد على اتساع السوق.

وقد تعددت الأسباب التي جعلت التنافسية ركنا أساسيا في نظام الأعمال المعاصر، ومن العوامل التي تمثل في حقيقتها نتائج العولمة وحركة المتغيرات هي من أهم تلك الأسباب والتي يمكن ذكرها فيما يلي:- (بن عنتر، ص 152)

- ضخامة وتعدد الفرص في السوق المحلي والعالمي بعد انفتاح الأسواق أمام حركة التجارة الدولية.
- وفرة المعلومات عن الأسواق والسهولة النسبية في متابعة وملاحظة التغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والاتصالات وتطور أساليب بحوث السوق.
- سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين المنظمات المختلفة، وفيما بين وحدات وفروع المنظمة الواحدة بفضل شبكات الإعلام.
- تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتسارع عمليات الإبداع والابتكار، بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير.

ثالثاً: مبادئ التنافسية:

يرى المعهد الدولي للتنمية الإدارية أن مبادئ التنافسية هي:- (صكري وآخرون، 2019، ص 19 - 20)

المبدأ الأول: الأداء الاقتصادي: ويتمثل هذا الأداء في مجموعة من الشروط منها:

- الازدهار والرخاء يعكسان الأداء الاقتصادي للدولة.
- التنافسية المستندة إلى قوى السوق تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي.
- تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي ينتج عنه تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج.

المبدأ الثاني: الفاعلية الحكومية:

- تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والأعمال، ينبغي أن يتم بمعزل عن السعي لتوفير منافسة بين الشركات.
- توفير بيئة اقتصادية واجتماعية شفافة تقلل من تعرض المؤسسات للمخاطر التجارية.
- المرونة في تبني السياسات الاقتصادية تساهم في تحقيق التوافق مع المتغيرات الدولية .
- تحسين جودة التعليم وجعله في متناول الجميع يساعد على خلق اقتصاد معرفة.





المبدأ الثالث: كفاءة قطاع الأعمال:

- التركيز على الكفاءة والفعالية للتكيف مع المتغيرات في بيئة تنافسية باعتبارها من العناصر الإدارية الأساسية في تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسات.
- تطور القطاع المالي واندماجه في الاقتصاد العالمي.
- سلوك القوى العاملة وموقعها يؤثران في تنافسية البلد.
- تعزيز روح المبادرة يعتبر شرطاً ضرورياً بالنشاط الاقتصادي.

المبدأ الرابع: البنية التحتية:

- تعزيز الميزات التنافسية بالاستناد إلى الإبداع والكفاءة في استخدام تقنيات متوفرة.
- البنية التحتية المتقدمة تتضمن بنية ذات كفاءة لتقنية المعلومات.
- وجود بنية تحتية متقدمة تتضمن بيئة أعمال فعالة تدعم النشاط الاقتصادي.
- تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل في الأبحاث والتطوير يساهم في تقوية المؤسسات.

المطلب الثاني:

مؤشرات التنافسية ومستوياتها:

أولاً: مؤشرات التنافسية:

إن قياس تنافسية أي منظمة يعتمد على مجموعة من المؤشرات تتمثل في الربحية، التكلفة، الإنتاجية والحصة السوقية (وديع، 2003، ص 11)

(1) الربحية: تعد الربحية مؤشراً هاماً وكافياً على التنافسية الحالية للمنظمة، فجميع المنظمات والمؤسسات تسعى للربح، فالربحية تضمن للمؤسسات والمنظمات الاستمرار في السوق لفترة من الزمن، كما تعتمد المنافع المستقبلية للمنظمة على إنتاجيتها، وتكلفة عوامل الإنتاج، وجاذبية المنتجات ولمدة أطول، والإنفاق على البحث والتطوير، وبراءات الاختراع.

(2) تكلفة الصنع: تمثل تكلفة الصنع بالمقارنة مع تكلفة المنافسين مؤشراً على تنافسية المنظمة في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية، ويمكن أن تمثل تكلفة وحدة العمل بديلاً جديداً عن تكلفة الصنع، عندما تكون تكلفة اليد العاملة النسبة الأكبر من التكلفة الإنتاجية.

(3) الإنتاجية: تسعى جميع المنظمات للتنافسية من خلال طرح منتجاتها في السوق واتباعه اما بتكلفة أقل في السوق أو بجودة عالية.





4) الحصة من السوق: تعرف الحصة السوقية بأنها مجموع مبيعات المنظمة مقسومة على مجموع مبيعات المنظمات الأخرى وهي تحدد ما مدى قوة المنظمة في السوق ووجودها في سوق المنافسة.

ثانياً: مستويات التنافسية:

سبق تناول مفهوم التنافسية والذي اختلف الكتاب والباحثون في تحديد مضمونه، إذ يرى البعض أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، فيما يعتبره البعض الآخر فكرة ضيقة تركز على تنافسية السعر والتجارة. مما أثار جدلاً كبيراً في تحديد مضامين هذا المفهوم، فأصبح في بعض الأحيان مفهوماً واسعاً يشمل على العديد من السياسات التجارية والصناعية (الياس، 2021، ص 235)

ونظراً لاتساع مفهوم التنافسية تم التمييز بين ثلاثة مستويات له وهي:

التنافسية على مستوى الدولة:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني على أنها: "الدرجة التي يستطيع البلد، في ظل أسواق حرة وعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية وفي نفس الوقت المحافظة على توسيع الدخل الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل" (زريق، مسدور، 2002، ص 106)

وتعرف الهيئة الأمريكية للمنافسة الصناعية تنافسية الدولة بأنها: "قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في امتحان أو اختبار الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تحافظ وتوسع الدخل الحقيقي للمواطنين" (الصادق، 1999، ص 33)

ويرى المعهد الدولي للتنمية التنافسية على مستوى الدولة بأنها: مقدرة بلد ما على:

❖ أن ينتج أكثر وأكثر نسبياً ويقصد بالكفاءة:

- تكلفة أقل: من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم.
- ارتفاع الجودة: وفقاً لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج.
- الملاءمة: وهي الصلة مع الحاجات العالمية وليس فقط المحلية في المكان والزمان ونظم التوريد بالاستناد إلى معلومات محدثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

❖ أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجية والمحلية، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذو نمو مطرد.

❖ استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره من مناخ مناسب وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية.





تعني التنافسية على مستوى القطاع بأنها: قدرة المنظمات في قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة (سعيداوي، 2005، ص 125)

وهي تعني ايضا قدرة المؤسسات على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط بقاء وتحقيق مردودية اقتصادية ومعني ذلك هو مساعدة الدولة للمؤسسات على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير.

التنافسية على مستوى المنظمة:

تعرف هيئة التجارة البريطانية التنافسية على مستوى المنظمة بأنها: "القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات النوعية الجيدة والسعر المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنظمات الأخرى" وتعرف بأنها " القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية" وبناء على ذلك فإنه يمكن لأي مؤسسة أن ترفع من تنافسياتها من خلال تحسين جودة منتجاتها وخدمة عملائها، وخفض تكاليفها بما يضمن لها مواجهة المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي. أن الدولة تستمد تنافسياتها من المنظمات والقطاعات المختلفة حيث أن ميدان التنافس يكون على مستوى المنظمات وليس الدول.

المطلب الثالث:

العوامل المؤثرة في التنافسية و ركائزها:

أولاً: العوامل المؤثرة:

تذكر الأدبيات الاقتصادية المتخصصة عدة محددات تؤثر في بناء القدرة التنافسية وهي بشكل عام مايلي:-

- 1) وفرة عوامل الإنتاج (الموارد الطبيعية والعمالة والتكنولوجية) وانخفاض تكلفتها.
- 2) توفر البيانات التحتية المحفزة للاستثمار كالمناطق الصناعية المجهزة وشبكات الطرق والموانئ والمطارات ووسائل الاتصالات.
- 3) جودة المنظومة التعليمية وتوفر عمالة محلية ماهرة ومؤهلة للتعاطي مع التكنولوجيات الحديثة وإتقان العمل بها.
- 4) السياسات الاقتصادية الداعمة كالسياسة النقدية التي تقضي بخفض أسعار الفائدة وتؤدي بالتالي إلى تراجع تكلفة التمويل بالنسبة للشركات، وخفض مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي، إضافة إلى السياسة الاتفاقية والسياسة الصناعية اللتين تشجعان البحث العلمي و الابتكار .





5) الحكومة الرشيدة وفعالية المؤسسات وسيادة القانون والعدالة، مما يؤدي إلى تجويد مناخ الأعمال والحد من البيروقراطية، وجعل الإدارة في خدمة المؤسسات وليست عبئا عليها (في ظل الفساد الإداري تكون الإدارة عائقا امام المؤسسات والمنظمات).

6) جاذبية البلد للاستثمارات المباشرة الأجنبية، خصوصا تلك التي يكون مصدرها هو الشركات العالمية التي تملك حصصا هامة من السوق العالمية.

7) سياسات التسويق الخلاقة والمبدعة التي تستعين بدراسة الأسواق لتطوير منتجات متميزة عن منافسيها وتستجيب لتطلعات المستهلكين، علاوة على بناء علامات تجارية ذائعة الصيت وقريبة من المستهلكين والترويج لها. (القدرة التنافسية، مفاهيم ومصطلحات، شبكة الجزيرة الإعلامية).

ثانياً: ركائز التنافسية:

1) الإنتاجية:

الاستثمار في البحث والتطوير والمهارات وتحسين الإجراءات لرفع كفاءة الجهات الحكومية وتنويع أسلوب العمل والاتجاه نحو الابتكار والرفع من كفاءة العاملين للوصول إلى مستوى عالي وإنتاج أعلي السلع والخدمات.

2) الاستدامة:

وهي مجموعة من المبادرات البيئية والاجتماعية المدرجة ضمن استراتيجيات ونماذج عمل الجهات الحكومية وقطاع الأعمال للمحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها الاستغلال الأمثل وتلبية التوجهات الاقتصادية واستدامتها للأجيال القادمة.

3) الشمولية:

تحقيق فرص متساوية بين الجنسين في مختلف المجالات وضمان وصول الخدمات والسلع لكافة المناطق هو جزء من السياسات الاقتصادية والتنموية التي يجب العمل على تبنيها والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الرابع:

أعمدة التنافسية:

كثير من العوامل تحدد الإنتاجية والتنافسية، وشغل فهم العوامل التي تسير هذه العملية، عقول الاقتصاديين منذ مئات السنين فوضعوا نظريات تراوح من نظرية آدم سميث وتركيزه على التخصص وتقسيم العمل، إلى نظريات الاقتصاديين النيو كلاسيكين الذين شددوا على الاستثمار في رأس المال المادي والبنية التحتية، إلى النظريات الأحدث التي اهتمت بعوامل أخرى مثل التعليم والتدريب والتطور التكنولوجي والاستقرار وكفاءة الإدارة وتطور الشركات وجدوى السوق وغيرها، كل هذه العوامل قد تكون مهمة للتنافسية والنمو، وقد حدد دليل التنافسية العالمي وتقرير





التنافسية العالمية لعام 2013 - 2014 والصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس (سويسرا) مجموعة من العوامل اصطلح على تسميتها بأعمدة التنافسية الاثني عشر وهي (تقرير القافلة، 2014):-

العمود الأول: المؤسسات:

وجود المؤسسات من البديهيات والمسلمات الواجب توفرها في أي دولة، ولا بد من جودة هذه المؤسسات ووجود قيادات حكيمة في هذه المؤسسات، ولها اطار قانوني وان تعمل في بيئتها بنزاهة وشفافية ووعي بضرورة تقدم المجتمع وتطوره. إن لجودة المؤسسات أثراً كبيراً في التنافسية والنمو. ويجب التركيز هنا على المؤسسات العامة والخاصة على السواء.

العمود الثاني: البنية التحتية:

تعد البنية التحتية من العوامل المهمة لضمان عمل الاقتصاد النشط، وإن وجود الطرق والمطارات والموانئ وشبكات الاتصالات، أثر كبير، فالبيئة التحتية المتطورة تدفع نحو النمو والتطور والتنافسية.

العمود الثالث: البيئة الماكرو اقتصادية:

أن استقرار البيئة الماكرو اقتصادية مهم للأعمال، وهو مؤثر في التنافسية الإجمالية لبلد ما، ومن المعروف أن زيادة الإنتاجية لشعب ما لن تتحقق إلا في ظل الاستقرار الماكرو اقتصادي، وعدم الاستقرار هو مضر بالاقتصاد، فالحكومة لن توفر الخدمات المحدية اذا كانت ستدفع فوائد مرتفعة على ديونها، والتضخم هو الأخر عائق أمام الاستقرار الماكرو اقتصادي.

العمود الرابع: الصحة والتعليم الأساس:

أساس تقدم أي دولة وشعب هما الصحة والتعليم ، فلن تكون هناك تنافسية في مجتمع مواطنيه مرضي وغير مؤهلين علميا فالعمال المرضي لن يبدعوا ويقدموا إنتاجية عالية تقود لتنافسية عالية، والمستوى التعليمي هو أحد مقاييس تقدم الأمم والشعوب، فلا بد من خدمات صحية راقية وتعليم في المستوى والجودة في التعليم والصحة تخلق تنافسية عالية.

العمود الخامس: التعليم العالي والتدريب:

التعليم العالي والتدريب الجيد ضروريان لأي مجتمع يسعى لأن يكون له مكان بين الأمم، ولن يكون للاقتصاد أي أثر في مجتمع متخلف في كل المجالات ،تعليمياً وتدريباً وصحة، فجودة المنتجات والتنافسية في السوق المحلية لأي منشأة تحتاج إلى عناصر مؤهلة ومدربة، بل وأن تكون على مستوى عال من التدريب في مجالها حتى تستطيع الإبداع وتقديم إنتاجية عالية.





العمود السادس: فاعلية سوق السلع:

تكون البلدان التي تتوافر لها سوق سلع فعالة، في وضع جيد لإنتاج المجموعة المناسبة من السلع والخدمات، ووجود طلب وعرض هو أساس السوق، والمنافسة ستكون هنا للسلع والشركات، للسلع ذات الجودة العالية.

العمود السابع: جدوى سوق اليد العاملة:

سوق اليد العاملة ومرونتها تعتبر من الأمور الهامة، فضمن أن يعمل العامل في وظيفة تتناسب ومستواه التعليمي والتدريب وحصوله على الحوافز والمزايا ليبعد ويقدم أفضل طاقة لديه، وهذا سينعكس على الإنتاجية، كما أن وجود سوق لليد العاملة وتوفرها يدفع برجال الأعمال للاستثمار وإقامة الأنشطة الاقتصادية، وهذا العامل وأهميته ظهر في تونس قبل 2011 ولعل أحد أسباب الثورة في تونس هي تفشي البطالة بين الشباب وينسب عالية.

العمود الثامن: تطور سوق المال:

تعتبر سوق المال مهمة لكل دولة وهي أحد أدوات فاعلية النشاط الاقتصادي، فوجود سوق للمال يوفق بين من يملكون الأموال ويريدون استثمارها وبين من يملكون أفكار ومشاريع تحتاج للمال لتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في الدولة.

العمود التاسع: الجاهزية التكنولوجية:

في عالم اليوم تشكل التكنولوجيا وتوفرها ومستواها عامل مهم في قياس اقتصاد دولة ما، ويتعاظم دور التكنولوجيا في الاقتصاد حتى تتمكن الشركات من المنافسة والازدهار، ولقد تطورت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصبح التكنولوجيا محورا أساسيا وجالبا للاستثمار الأجنبي، وعمالاً لزيادة الإنتاجية وبالتالي خلق التنافسية والدخول للسوق المحلية والعالمية.

العمود العاشر: حجم السوق:

يؤثر حجم السوق في الإنتاجية، ما دامت الأسواق الكبيرة تتيح للشركات أن تستغل اقتصاد بهذا الحجم، فالأسواق التي كانت متاحة للشركات محدودة تقليدياً بالحدود الوطنية، وفي عصر العولمة حلت الأسواق الدولية محل الأسواق المحلية، وأصبح الانفتاح والنمو يقاس بحجم السوق، فدول الاتحاد الأوروبي مثلا والتي تتكون من عدة دول، لها اليوم سوق واحدة مشتركة، وهي تسعى لمنافسة غيرها من الأسواق.

العمود الحادي عشر: تطور الأعمال:

للوصول للجودة في الإنتاجية وإنتاج سلع وخدمات للمنافسة في السوق المحلية والعالمية على السواء، فإن تطوير أساليب إدارة الشركات، وانتهاج سياسية جديدة في الإدارة، تستخدم أفضل الأساليب والاستراتيجيات الحديثة،





فالشركات تقاس بمدى استخدامها للأساليب الحديثة في الإدارة وهو كذلك مقياس لجودة هذه الشركات، ولقد شهدت الإدارة في عالم اليوم تطوراً ساهم في تطور الأعمال.

العمود الثاني عشر: التجديد:

لقد كانت الثورة التكنولوجية سبباً في تقدم الإنتاجية في مجالات كثيرة، في تاريخ اقتصادنا، ويراوح هذا التقدم من الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، واختراع المحرك البخاري وتوليد الكهرباء، حتى الثورة الرقمية الأخيرة، هذه الثورة لم تبدل فقط أسلوب فعل الأشياء، بل فتحت أيضاً مجالاً أرحب لاحتمالات جديدة في المنتجات والخدمات. التجديد مهم جداً للاقتصاد لاسيما في البلدان التي تقترب من حدود المعرفة. ولا بد للبلدان من الدخول لعالم التكنولوجيا واستخدامها للتجديد.

أن الأعمدة التي سبق ذكرها، كلا على حدة، إلا أنه لا بد من أن نلاحظ أنها ليست مستقلة عن بعضها، فهي مساندة لبعضها واذا حصل ضعف في أحدها الحق الضرر بالأعمدة الأخرى، فمثلا يصعب جداً بلوغ قدرة قوية على التجديد (العمود 12) دون يد عاملة جيدة التعليم والتدريب (العمودان 4 - 5) قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة (العمود 9) ومن دون تمويل كاف (العمود 8) للأبحاث والتطوير.

المطلب الخامس:

الاقتصاد الليبي والتنافسية:

أولاً: ليبيا وتقرير التنافسية العالمي:

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد سنويا في (دافوس بسويسرا) من أهم التقارير العالمية، ويهدف لمساعدة الدول على تحديد العقبات التي تعترض النمو الاقتصادي المستدام، ووضع الاستراتيجيات للحد من الفقر وزيادة الرخاء وقيمتها على توفير مستويات عالية من الازهار والرفاهية لمواطنيها. تكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية شركات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق إلى رحابة السوق العالمي، لأن هذه الدول الصغيرة والنامية أصبحت محيرة على مواجهة هذا النظام بصفته إحدى تحديات القرن العشرين (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 201، ص 2). وبما أن المؤسسات هي التي تتنافس وليس الدول، فإن المؤسسات التي تمتلك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها. يصدر تقرير التنافسية العالمي سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويصنف الدول وفق عدة مؤشرات ومنذ تقرير العام 2015 / 2016 وليبيا غير مصنفة، بينما صنفت في تقرير 2014 / 2015 في المركز 118 من اجمالي 148 دولة (المنظمة الليبية





للسياسات والاستراتيجيات، (2016)، بينما احتلت المركز 108 من اجمالي 148 في تقرير العام 2013/ 2014 وتعاين ليبيا من تدهور أداء اقتصادها في معظم الاعمدة الأتني عشر وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والفساد بجميع صوره وأشكاله.

ثانياً: متطلبات الارتقاء بتنافسية الاقتصاد الليبي:

ليكون الاقتصاد الليبي في موقع التنافسية التي تضع ليبيا في مواقع متقدمة في التصنيف العالمي وتصبح في مصاف الدول المتقدمة والقوية، فإن الأمر يتطلب العمل على:

1) تحقيق الاستقرار السياسي:

أن الاستقرار السياسي هو "نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية" ومعني ذلك أن عملية الاستقرار في النظام تعتمد على فاعلية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي. أن عدم وجود الاستقرار السياسي سيؤدي للإخفاق في تنفيذ خطط التنمية والتطوير الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي للبلاد، فالاستقرار السياسي يمثل أكبر عائق امام دخول الاقتصاد الليبي للتنافسية.

2) محاربة الفساد المالي والإداري:

صاغ قاموس وبستر تعريفين للفساد وفق المدرسة القيمية هما: "إضعاف أو إفساد للاستقامة والفضيلة أو المبادئ الخلقية" أو "الحث على العمل الخاطئ بواسطة الرشوة أو الوسائل غير القانونية الأخرى" وعرف الفساد في الاتجاه نفسه بأنه: "القصور عند الأفراد الذين يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة" (خشمان، 2009، ص 30) أن الفساد المالي والإداري والذي لا يخلو مجتمع واحد منه يعد اليوم أكبر التحديات التي تواجه عملية التنمية والتطور الاقتصادي والارتقاء بالاقتصاد الليبي للتنافسية.

3) تطبيق مبادئ الحكم الرشيد:

يعتبر الحكم الرشيد أحد توجهات العصر في عالم السياسة والاقتصاد وإدارة الأعمال، وهو مفهوم واسع يبنى على ركائز أساسية تتمثل في المساءلة والمشاركة والشفافية وسيادة القانون والفاعلية ومكافحة الفساد وجودة التشريع والأنظمة. عرف البنك الدولي (1992) الحكم الرشيد بأنه "الطريقة التي تمارس بها السلطة لأجل زيادة كفاءة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد من أجل التنمية"، وبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فإن الحكم الرشيد موضوع إنساني وهو "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"، وتعرفه المفوضية السامية للأمم المتحدة بأنه "العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة لضمان حقوق الإنسان، ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد وذلك





في ظل سيادة القانون"، ولأن الحكم الرشيد يستند على ركائز أساسية هي المساءلة والمشاركة والشفافية وسيادة القانون والفاعلية ومكافحة الفساد، فإنه لبناء قاعدة اقتصادية والدخول للأسواق العالمية والمنافسة يتطلب الأمر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

الخاتمة:

يعيش العالم اليوم مرحلة جديدة تغيرت فيها أمور كثيرة عما كان سائدا في سنوات قليلة ماضية نشأت أوضاع اقتصادية جديدة تدور حول مفاهيم تحرير التجارة الدولية، وتأكيد أهمية دور القطاع الخاص، أدى إلى التحول نحو اقتصاديات السوق في كثير من دول العالم . كما أن على الصعيد التقني و العلمي شهد العالم تحولات هائلة أنتجت واقعا جديدا يبدو للجميع يقوم على التواصل والاتصال اللحظي من خلال الأقمار الصناعية والأنترنت. الخلاصة أن العالم الآن عصرا سمي في مرحلة "عصر المعلومات" ثم أطلق عليه عصر المعرفة، و في جميع الأحوال وبغض النظر عن التسمية، فإن سمات وملامح هذا العصر وآلياته ومعاييرته تختلف جذريا عن كل ما سبقه، وتفرض بالتالي على كل من يعاصره ضرورة الأخذ بالمفاهيم والآليات الجديدة والمتجددة، إن بروز المنافسة كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل المؤسسات، بالتالي أصبحت المؤسسة في موقف يحتم عليها العمل الجاد والمستمر، لاكتساب الميزات التنافسية لإمكان تحسين موقعها داخل هيكلها الصناعي، أو حتى مجرد المحافظة عليه في مواجهة ضغوط المنافسين الحاليين والمحتملين، وهنا تتجلى أهمية التنافسية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- 1) من الصعوبة وجود تعريف موحد للتنافسية، كما أن المفهوم يتداخل مع مفاهيم أخرى كالنمو والتنمية الاقتصادية.
- 2) تعتبر الاستدامة أحد أهم ركائز التنافسية.
- 3) تركز التنافسية على رفع مستويات معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل .
- 4) تقوم التنافسية على عدة عوامل منها جودة المنظومة التعليمية.
- 5) للارتقاء بالاقتصاد الليبي و الدخول للسوق العالمية والتنافس يجب أن يتم تحقيق الاستقرار السياسي ومحاربة الفساد المالي والإداري وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

التوصيات:

- 1) العمل على وضع استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب يكون هدفها بناء الإنسان والاستثمار في الموارد البشرية.
- 2) الاهتمام بالتعليم والصحة والعمل على تحقيق الجودة وفق المعايير العالمية.
- 3) العمل على محاربة الفساد المالي و الإداري وبناء دولة المؤسسات والقانون والدستور.
- 4) بناء قاعدة اقتصادية وطنية واستثمار الإمكانيات الاقتصادية والموارد الطبيعية لهذا الغرض.





المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

- 1) السلمي، علي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب، القاهرة، 2001.
- 2) النجار، فريد، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.

ثانياً: المجلات:

- 1) صكري وآخرون، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، ديسمبر 2019، تقييم تطور التنافسية العالمية لاقتصاديات دول شمال إفريقيا، تصدر عن مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 26.15.
- 2) منير، نوري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، يونيو 2006، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعل، الشلف، الجزائر، ص 21 - 48.
- 3) الياس، سالم، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، المجلد 8 العدد 1 يونيو 2021، التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الأعمال، جامعة محمد البشير الابراهيمى، الجزائر، ص 230 - 248.

ثالثاً: الرسائل الجامعية (ماجستير - دكتوراه):

- 1) بن عنتر، عبد الرحمن، نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 152.
- 2) خشمان، مخلد توفيق، مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الوسط للدراسات العليا، كلية الحقوق، 2009.

رابعاً: المؤتمرات والملتقيات العلمية:

- 1) خليل. عطا الله وراد، دور التنافسية في دعم قرارات اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية (دراسة محاسبية مقارنة) ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة الأردنية، عمان 27 - 28 إبريل 2005، ص 141.
- 2) سعيداوي، يوسف، القدرات التنافسية ومؤشراتها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص 125.

خامساً: الدوريات:

- 1) وديع، محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، العدد الرابع والعشرون، المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 2003، ص 3.





سادساً: التقارير:

- 1) تقرير البنك الدولي (1992).
- 2) تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002).
- 3) تقرير القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء، (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016).
- 4) تقرير القافلة، أعمدة التنافسية الاثني عشر، مجلة القافلة، العدد 68، مايو - يونيو 2014، تصدر كل شهرين عن شركة الزيت السعودية.
- 5) صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، يناير 2016، ص 6.
- 6) المرصد الوطني للتنافسية، سوريا، التنافسية في الفكر الاقتصادي، يوليو 2011، ص 5.
- 7) المرصد الوطني للتنافسية، التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، 2008، ص 24.

سابعاً: المواقع الالكترونية:

- 1) القدرة التنافسية، مفاهيم ومصطلحات، شبكة الجزيرة الإعلامية.

